وتلاحِظه وتتحمّ َل لذلك مشاقّ َه وكُلَفه وتعتذر من تقصير إن جرى وقتا منها في شدء منه .

وليس يجوز أن يكون ذلك كلّه في كل لغة لهم وعند كلّ قوم منهم حتى لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر على كثرتهم وسعة بلادهم وطول عهد زمان هذه اللغة لهم وتصرّفها على ألسنتهم اتّفاقا وقع حتى لم يختلف فيه اثنان ولا تنازعه فريقان إلاّ وهم له مريدون وبِسياقه على اوضاعهم فيِه مَعْنِيّ ُون ألا ترى إلى اطّراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجرّ بحروف الجر والنصب بحروفه والجزم بحروفه وغير ذلك من حديث التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقير وما يطول شرحُه فهل يُحسن بِذى لبّ أن يعتقد أنّ هذا كله اتّفاق وقع وتوارُد اتّجه .

فإن قلت فما تُنكِر أن يكون ذلك شيئا طُبِعوا عليهِ واجيئوا إليهِ من غير اعتقاد منهم لعِللِه ولا لقصدٍ من القُصود التي تنسبها إليهم في قوانينِه وأغراضه بل لأن آخِرا منهم حذا على ما نهج الأوّل فقال بِه وقام الأوّل للثاني في كونه إماما له فيِه مقَام من هَدَى الأوّل إليهِ وبعثه عليه ملَكا كان أو خاطِرا .

قيل لن يخلو ذلك أن يكون خبرا روِسلوا به أو تيقّ ُظا نُبّ ِهُوا على وجِه الحكمة فيه فإن كان وَحْيا أو ما يجرى مجراه فهو أَنْبه له وأذهبُ في شرف الحال